وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـــة القـادسيـــة
كـلـيــة الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير القوائم المالية المعدلة على التنبؤ بالفشل المالي

(دراسة حالة لبعض الشركات الصناعية العراقية)

بحث تقدم به

نكتل زينل محمد طاهر ال سيد وهب

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية

أشراف

الاستاذة. حميده غجير

1440 هـ 2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآَخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء ((الآية 7))

الاهداء...

كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، الى من صل على خير البرية (محمد) (صل الله عليه وعلى اهل بيته الاطهار).

****

الى من رخصوا دمائهم وضحو بأرواحهم من اجل الوطن

****

الى ملاكي في الحياة والتي علمتني صدق الايمان والوفاء وألية للوطن...الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني والى بسمة الحياة واسس الوجود

الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب

أمـــــــي الحبيبة.

****

الى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته الي اليوم الى كل من عرفني وسيعرفني ان شاء الله.

*

شكـر وتقدير...

أتقدم بالشكر.

الى صاحب التميز والأفكار النيرة...ازكى التحيات وأجملها وانداها واطيبها...

أرسلها لكم بكل ود وحب وإخلاص...تعجز الحروف ان تكتب ما يحمل قلبي من تقدير واحترام...

وان تصف ما اختلج بملئي فؤادي من ثناء واعجاب...فما أجمل ان يكون الانسان شمعة تنير دروب الحائرين.

أستاذة المشرفة:

حميدة غجير.

الخلاصة:

تهدف الدراسة إلى اكتشاف الفشل المالي في وقت مبكر ومساحة الشركات على مواجهته باستعمال بيانات محاسبية معدلة، أخذت الدراسة ينظر الاعتبار تأثير ارتفاع في المستوى العام لأسعار وتخفض القوة الشرائية لوحدة النت عن البيانات المحاسبية : تم الاعتماد على أسوب القوة الشرائية العامة على أساس الأسعار النيابة العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، بالشكل الذي يؤدي الي زي و علية القوائم المالية في الشعر الحقيقي من شدة أعمال الشركة ومركرها العالية ومن ثم توفر المعلومات المعنية بعية مساعدة القات المستخدمة لها في تخ: القرارات العناية والتوصل الي فاتح اگر دقة وموضوعية عن أعمالها في الكشف المكر على الفشل المني وحقق أدى الدراسة تكر تطق أسلوب الفية التاريخية المعدة في عينة من الشركات الساعة العرفية المدرجة في سوق العرق للأوراق المالية لمدة (من 2013 إلى 2015) باستعمال الأرقام القياسية العامة، وكشف حالت العسل المني في الشركات

المقدمة:

يهدف البحث الى الكشف عن الفشل المالي في وقت مبكر ومساعدة الشركات الصناعية العراقية على مواجهته باستعمال القوائم المالية المعدلة والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية حيث يؤدي تجاهلها الى تضليل مخرجات القوائم المالية وعدم قدرتها على التعبير عن حقيقة نتائج الاعمال والمركز المالي للشركات وبالتالي عدم مصداقية المؤشرات المالية المشتقة منها.

حيث ان هنالك إمكانية لتعديل القوائم المالية التاريخية في الشركات الصناعية العراقية وفق الأسلوب المقترح والتوصل الى مؤشرات مالية ذات دلالة ومصداقية تساعد الشركات في تحديد وضعها المالي بدقة وان استعمال هذه المؤشرات المالية التي يتم استخلاصها من القوائم المعدلة من نموذج التنبؤ يساعد على الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات وضرورة تطبيق أحد النماذج المستعملة في التنبؤ عن الفشل المالي ومعرفة حقيقتها نجاه نشاطاتها المستقبلية.

الامر الذي يتطلب اتباع إجراءات تكون كفيلة باكتشافه في وقت مبكر، والغرض منها تحذير الإدارة قبل الوقوع فيه لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات التصحيحية التي تحول دون افلاس الشركة وتصفيتها. وهنا يمكن القول ان هنالك تحديات ومخاطر يتعين على الشركات مواجهتها، تتمثل هذه المخاطر بمخاطر التعرض للفشل المالي وخاصة الشركات التي لا تطبق المعايير الدولية.

المبحث الاول

منهجية البحث

مشكلة البحث:

تعد القوائم المالية من أدوات الإدارة المالية التي يتم استعمالها من اجل معرفة نتيجة الاعمال وصافي المركز المالي للشركات وكذلك التعرف عن اسباب تحديد الفشل المالي القائم، وعليه تتمثل مشكلة البحث في :-

- ماهو دور القوائم المالية المعدلة في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات ؟
- من هذا التساؤل نستطيع ان نتعرف على

1. دور المعلومات المحاسبيى الدقيقة في التنبؤ والكشف المبكر عن الفشل المالي.
2. للتقارير المالية دور في اتخاذ القرارات الصحيحة المنبثقة من القوائم المالية المعدلة.

أهمية البحث:

يهدف البحث الى اعتماد مستعملو البيانات والمعلومات المحاسبية على اختلاف توجيهاتهم (سواء كانوا من داخل الشركة او من خارجها)، على المخرجات النهائية التي تتمثل بالقوائم المالية الختامية في جميع القرارات ذات الصلة بالشركة وهذا يتطلب ان تكون تلك القوائم ذات فاعلية في التعبير عن نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي وتكمن أهمية البحث الى:

1. مساعدة الشركات على مواجهة الاثار السلبية لحالات الارتفاع في مستوى العام للأسعار.
2. تساعد في توفير معلومات محاسبية معبرة عن نتيجة الاعمال وصافي المركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي تكون ملائمة للتنبؤ والكشف المبكر عن الفشل المالي خاصة في أوقات الارتفاع في مستوى العام للأسعار.

أهداف البحث.

يهدف البحث الحالي الى:

1-تسليط الضوء على ظاهرة الارتفاع في المستوى العام لأسعار ومعالجة اثارها السلبية على القوائم المالية.

2-تسليط الضوء على مفهوم الفشل المالي في الشركات وبيان أهمية الكشف عينة في وقت مبكر.

فرضية البحث.

1-تشخيص تأثير الارتفاع في المستوى العام لأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية.

2-يفترض ان هناك دور للقوائم المالية المعدلة على التنبؤ عن الفشل المالي في الشركات من خلال ان هناك تأثير لارتفاع المستوى العام لأسعار على البيانات المحاسبية التاريخية.

منهج البحث.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي النظري بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة من خلال التطرق الى المفاهيم الاساسية لمتغيرات البحث (القوائم المالية المعدلة ، التنبؤ بالفشل المالي). من خلال التعرف على بيانات تاريخية عن الشركات الصناعية العراقية لغرض الاستفادة من البيانات وتطبيقها على دراستنا الحالية من خلال النشرات الصادرة من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء.

المبحث الثاني.

الجانب النظري.

اولاً: مفهوم القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، اذ تقسم هذه المخرجات الى قسمين..

الأول: قوائم مالية أساسية.

الثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية.

اما الأساس يكمن في القوائم التي يتعين على الوحدات ان تقوم بأعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي تتمثل بقوائم (الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، التغير في حقوق الملكية) اما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المنشأت بناء على ظروف معينة والتي تتمثل بقوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود اجمالية وردت في القوائم الأساسية.... الخ.

يتعين الإشارة هنا الى اختلاف طرائق الاعداد والافصاح عن المعلومات اذ ان هنالك من يعتمد الانموذج التقليدي لعرض المعلومات (الحساب)، وهناك من يتبع الانموذج الحديث في العرض والافصاح عن المعلومات (القائمة)، ويعتبر الشكل الثاني أي الانموذج القائمة الأكثر انسجاما مع اهداف التحليل المالي لما يوفره هذا الانموذج من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة عوضا عن ما يوفره من الارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويبات المتبعة (المطارئة،خنفر،28:2009)

ثانيا: القوائم المالية الأساسية.

أ-قائمة الدخل وهي أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الاعمال للمشروع وبيان قدرته الربحية عن فترة زمنية معينة، وتدمج بموجبها حسابات التشغيل، والمتاجرة والارباح والخسائر في القائمة إذا كانت منشأة صناعية. بينما يدمج حسابي المتاجرة والارباح

والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة تجارية، وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع.

وعليه يمكن اعداد قائمه الدخل على أساس مفهومين للدخل هما (الدخل التشغيلي والدخل الشامل).

فالدخل التشغيلي هو المفهوم الذي يتم بموجبة عرض البنود والعناصر المتكررة خلال الفترة المالية وتستبعد بموجبة البنود غير المتكررة وغير العادية وغير المتعلقة بالنشاط الجاري بشكل وثيق كإيقاف خطوط الإنتاج او التوزيع وتصحيح الأخطاء المحاسبية.

وتغيير السياسات المحاسبية القائمة على أساس مفهوم الدخل الشامل بعرضها والافصاح عنها بشكل تفصيلي ضمن ما يسمى بالبنود غير العادية وينظر للبنود غير العادية طبقا لمفهوم الدخل التشغيلي على انها بنود لا ينظر حدوثها وتكرارها في المستقبل بل هي لا تخضع عادة لإرادة المنشأة ولايمكن من خلالها الحكم على كفاءة هذه الإدارة كما هو الحال في الأنشطة المتكررة والتشغيلية هذا وتصور قائمة الدخل بصيغتين هما:

الأولى: قائمه الدخل ذات الخطوة الواحدة.

الثانية: قائمه الدخل ذات الخطوات المتعددة.

ب-قائمه الأرباح المحتجزة.

تشير الأرباح المحتجزة الى الأرباح التي لم توزع في السنوات السابقة من قبل الشركات المساهمة وتوضح قائمة الأرباح المحتجزة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح حيث تبدأ هذه القائمة برصيد اول المدة للأرباح المحتجزة ويجمع لها صافي دخل الفترة المالية ويطرح منها توزيعات الأرباح لنفس الفترة للحصول على رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة، إضافة الى انها تعمل على عرض معلومات هذه القائمة بطرائق مختلفة ، فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة واحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل او قائمة التغير في حقوق الملكية، اذ يتم من خلال طرائق العرض هذه توضح العلاقة الوثيقة بين الأرباح المحتجزة من جهة، وقائمة الدخل وحقوق الملكية من جهة أخرى.

ج-قائمة المركز المالي:

يطلق أحيانا على هذا النوع من القوائم بقائمة الوضع المالي او الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ اعداد القوائم المالية، الامر الذي يسهم في تقديم المساعدة الى المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ.

تعد هذه القائمة بأشكال متعددة كما هو الحال في قائمة الدخل فيكمن ان تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي)، او على هيئة حساب (الميزانية العمومية).

ثالثاً/ أهمية واهداف وتعديل القوائم المالية:

تقتضي الاثار الوخيمة التي تنشأ وقت الارتفاع في مستوى الأسعار اجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية لغرض الوصول الى نتائج اعمال الشركات ومركزها المالي بصورة تعبر تعبيرا حقيقيا عن الواقع الحالي ولذلك لابد من التركيز على أهمية التعديل القوائم المالية.

-فقد أشار (العامري ، 15:2006) الى انه تزداد اهمية تعديل القوائم المالية في أوقات الارتفاع العام لأسعار لتحقيقها العديد من الأهداف والتي يمكن تلخيصها كالاتي:

1-تحديد الأرباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة او القيمة الحالية للشركة.

2-تجنب دفع الضرائب على الدخول صورية لم تحققها الشركة وأثر تغيير أسعار وانخفاض القوة الشرائية على ظهورها في الكشوفات المالية.

3-اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والخطوط المستقبلية والرقابة الإدارية ويضيف (وادي 79:2006 نقلا عن الهلالي 1987) مجموعة من الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء تعديل القوائم المالية هي كالاتي:

1-سهولة اجراء المقارنات بين الشركات المماثلة.

2-اظهار الكفاءة الحقيقية للعملية الإدارية.

3-صعوبة تلاعب الإدارة في الأرباح المتحققة من خلال الفترة.

4-فصل أرباح التشغيل الجارية عن الأرباح الحيازة الزمنية.

5-اظهار المركز المالي الحقيقي للشركة.

يشمل تعديل اثار التنظيم الاقتصادي لبيانات المحاسبية المسجلة في القوائم المالية الختامية (كشف الدخل وقائمة المركز المالي) بالكلف التاريخية، لغرض قياس النتائج بصورة تصحيحية وتحليل الوضع المالي الحقيقي للشركة ومما يجعل المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الموثوقية للمستخدمين سواء من داخل الشركة كالإداريين او المحللين الماليين لاتخاذ قراراتهم الإداريين والمالين او من خارج الشركة كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ولكل من المستعملين الداخلين والخارجين أسباب واهتمامات مختلفة لتعديل القوائم المالية (مشكور و رشم 98:2012) .

فبالنسبة لإدارة الشركة فأن تعديل القوائم المالية يؤدي الى تحليل حقيقي للوضع المالي واتخاذ القرارات وتحديد الأهداف بأسلوب مناسب وتفعيل دور الرقابة على تنضيد الأهداف بينما من جهة المستثمرين فهم يهتمون بالاطمئنان على استثماراتهم عن طريق التعرف على قيمة الشركة الحالية ولضمان حصولهم على عائد الاستثماري الذي تعتبر المعيار الأساس لقرار الاستثمار (العامري 22:2006).

ومما تقدم يرى الباحث ان التعديل على القوائم المالية له أهمية كبيرة الامر الذي يتعين ان تحظى باهتمام كافة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ولان عدم تعديل القوائم المالية وقت الارتفاع في المستوى العام لأسعار يضلل نتائج القياس و لإيساعد على معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ،فقد يبين القياس ان هنالك أرباح بمقدار معين تقوم الشركة بتوزيعة لحصص للمساهمين بصد دفع الضريبة عليها ولكنها في الحقيقة تعد أرباحا صورية لأنها بنيت على أساس بيانات مالية غير معدلة ففي هذه الحالة تكون جزاء من التوزيعات من راس المال، مما يؤدي الى تأكل راس المال وتكون الشركة متجهة الى الوقوع في فشل مالي قد يؤدي بها الى الافلاس ثم التصفية.

رابعاً/ أدوات تعديل القوائم المالية:

يتم قياس تغيرات الأسعار عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على اختلاف أنواعها للتوصل الى المؤشر لقياس التغيرات في الأسعار وبهدف مقارنة الأسعار والكميات لسلعة معينة يحتاج الى أداة لقياس التغيرات التي حصلت لأسعار والكميات في الفترة الحالية مقارنة بالفقرات السابقة وهذه الأداة هي الأرقام القياسية ويقارن مؤشر المستوى الأسعار التغيرات العامة او الخاصة في الأسعار من فترة الى أخرى فمؤشر مستوى الأسعار العام مبني على عدد كبير من السلع والخدمات ، بينما المؤشر الخاص لأسعار فانة مرتبط بسلعة معينة او قطاع معين.

خامساً/ الرقم القياسي للأسعار:

يتمثل الرقم القياسي لأسعار في العلاقة بين متوسط مجموعة من السلع والخدمات في فترات متعاقبة ومتوسط سعر المجموعة ذاتها من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس، اذ تتطلب عملية احتساب الرقم القياسي تحديد مجموعة من السلع والخدمات التي تدخل في تكوينه وتحديد اوزان كل منها ثم يتم تحديد أسعار كل من هذه السلع والخدمات لفترتين زمنيتين مختلفتين وتستعمل الرموز الاتية لتوضح طريقة احتساب كل رقم من الأرقام القياسية الشائعة الاستعمال (بلقاوي 352:2009) ، (كاظم 104:2011-105).

سعر السلعة او الخدمة.P=

كمية السلعة.Q=

سعر وكمية السلعة او الخدمة في فترة الأساس.pogo=

سعر وكمية السلعة او الخدمة في الفترة الحالية.pngn=

سعر وكمية السلعة او الخدمة في الفترة وسط ما.poga=

1) الرقم القياسي لأسعار لاسبيرز (Laspeyers:

1) الرقم القياسي التجميعي لأسعار المرجع بكميات الأساس والسعر بموجب هذه الصيغة يرجع بكمياتها في الفترة الأساسية لذلك تسمى الاوزان الأساس الثابتة وتتخذ معادلة الرقم القياسي لأسعار لاسبيرز الصيغة الاتية: هنا يوضح الرموز

$$I = \frac{\sum Pngo}{\sum Pogo} x100$$

(.Poosche 2- الرقم القياسي لأسعار باش)

2) الرقم القياسي التجميعي لأسعار المرجع بكميات سنة الترجيح ويرجع سعر كل سلعة بحسب هذا المقياس بكمياتها في الفترة المقارنة ويطلق علية قانون اوزان المقارن المتغيرة لان الاوزان تتغير فيه بتغير فترة المقارنة ويتخذ الصيغة الاتية:

$$I = \frac{\sum Pngn}{\sum Pogn} x100$$

(Fisher). 3-الرقم القياسي لأسعار فيشر

3) الرقم القياسي التجميعي لأسعار المرجع بكميات سنة الأساس وسنة المقارنة ويحقق هذا الرقم اختياري الانعكاس في الرموز والانعكاس في المعاملة ويعالج التميز في المقياس لاسبيرز وباش مما يعطيه بعض المزايا النظرية عن بقية الأرقام القياسية ويتخذ الصيغة الاتية:

$$I = \sqrt{\frac{\sum Pngn}{\sum Pogn}} + \frac{\sum Pnga}{\sum Poga}$$

4) الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت: تفترض هذه الصيغة بأن مؤشر السعر يتمثل بالمجموع الموزون لأسعار الفترة الحالية مقسوما على المجموع الموزون لأسعار فترة الأساس اذ ان الأسعار تمثل متوسط كميات السلع والقيمة التالية تعبر عن الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت:

$$I = \frac{\sum Pnga}{\sum Poga} x100$$

وبالتالي مما تقدم يمكن القول ان احتساب الأرقام القياسية لمجاميع الفرعية والرئيسية والرقم القياسي العام باستعمال صيغة لاسبيرز هي الطريقة الملائمة في هذه الدراسة لأنها الصيغة المعتمدة في احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق بحسب النشرات الصادرة من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء قسم الأرقام القياسية علاوة على ما تقدم

هنالك مجموعة من المؤشرات العامة لأسعار التي لها علاقة بتغيرات الأسعار يمكن تحديدها كالاتي:

1-الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقارنة تكاليف المعيشة من فترة الى أخرى ومن مكان الى اخر وتحديد أجور العمالة وإعادة احتسابها وتعديلها وفقا لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكذلك يستعمل هذا الرقم كمقياس لتغيرات في القدرة الشرائية لوحدة النقد ويعد من اهم المؤشرات لقياس التغير في الأسعار لما له من ارتباط بالحياة اليومية للفرد (الخريشة 11:2010).

2-الرقم القياسي لأسعار الجملة: يرتبط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في المجموعة من السلع ليتم التعامل بها في سوق معينة ويستعمل هذا المؤشر من قبل الاقتصاديين والخبراء لتقييم وتحليل وتطوير الاتجاهات لأسعار وكمؤشر لقياس اثر التضخم في الاقتصاد الكلي ويقيس هذا المؤشر مجموعة السلع التي يتعامل بها في سوق الجملة حصرا بينما هنالك العديد من السلع لا يتم التعامل بها في هذه الأسواق إضافة الى عدم قياس أسعار الخدمات لأنها لاتباع ولا تشترى في اسواق الجملة مما يشكل قصورا في قياس التغير في الأسعار بموجب هذا المؤشر.

3-الرقم القياس لأسعار ذات العلاقة بأجمالي الناتج القومي: يمثل محفضه السعر الضمني للناتج القومي الإجمالي بالمتوسط المرجع لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية، ويعد مؤشرا هاما لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار وتعتبر من المقاييس التدقيقية لأنه يمثل أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي (الجبوري 51:2002).

ويؤيد الباحث ما أشاد الية (بلقاوي:2009) بأن ورقة عملة مجلس معايير المحاسبية المالية (محاسبية الدولار الثابت اختارت مؤشر سعر المستهلك كمؤشر عن القدرة FASB) الشرائية في التعديل لقوائم المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام لأسعار لان احتسابه يتم شهريا ويشمل كافة المستهلكين (بلقاوي 355:2009)، فضلا عن سهولة الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لان بصدر عن جهة رسمية متمثلة بوزارة التخطيط –

الجهاز المركزي للإحصاء ولهذا سيعتمد الباحث على مؤشر أسعار المستهلك في تعديل القوائم المالية.

سادساً/ طرائق تعديل القوائم المالية:

توجد طريقتان لتعديل القوائم المالية هما:

1-الطريقة المباشرة لتعديل النتيجة.

حسب هذه الطريقة يكون التعديل مباشرا دون تغيير في الترفقات (المبيعات والمشتريات وغيرها) والاكتفاء بتحديد القيمة الحقيقية واخذ الإشارات بنظر الاعتبار منذ بداية اقتناء الموجودات وتخصيص المصروفات المالية من المكسب النقدي وباعتبارها عناصر مضللة للنتيجة.

2-الطريقة الشاملة لتعديل جميع البيانات المحاسبية:

وفق هذه الطريقة تنصب عملية التعديل على جميع البنود المحاسبية الواردة في كشف الدخل والميزانية العمومية لتحويل جميع تلك البنود الى صيغتها الحالية في تاريخ التعديل ونتكون عملية التعديل عن طريق استخدام أحد الأساليب المحاسبية مثل أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة وأسلوب الكلفة الجارية من خلال تحديد سنة أساس ورقم قياسي في نهاية السنة واخر في متوسط السنة (مشكور ورشم 2012:320-324).

*ومما تقدم نستنتج ان الطرائق الشاملة للتعديل هي الطريقة الأكثر ملائمة لمعالجة اثر الارتفاع في المستوى العام لأسعار لأنها تأخذ في نظر الاعتبار تعديل كافة بنود القوائم المالية وبيان قيمتها الحالية في تاريخ التعديل والذي يؤدي بدورة الى زيادة فاعلية تلك القوائم في تحديد نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي وفضلا من اعتمادها على الأرقام القياسية التي غالبا ما تكون متوفرة ويسهل الحصول عليها من الجهات الرسمية المصدرة لها والمتمثلة (بوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء) ويوجد اكثر من أسلوب للتعديل وفق هذه الطريقة كأسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) وأسلوب الكلفة الجارية (الكلفة الاستبدالية).

المبحث الثالث

التنبؤ بالفشل المالي

تواجهه الشركات مجموعة من المعوقات والمشاكل تنتج عن العوامل والأسباب الاقتصادية كالتغير في المستوى العام لأسعار او التغيرات في العرض والطلب، وقد تتعرض بسببها الشركات الى الفشل الذي يؤدي الى الإفلاس ثم التصفية. وأصبح من المهم لإدارة الشركة استعمال البيانات المحاسبية الحالية للكشف والتنبؤ بالوضع المالي، بالإضافة الى الاهتمام المتزايد والقلق من قبل الجهات ذات العلاقة مع الشركة كالمستثمرين والدائنين والحكومات وشركات الاقتراض بالوضع المالي للشركة والكشف عن أي خلل يؤدي الى عدم قدرة الشركة من الايفاء بالتزاماتها خاصة بعد تعرض شركات عملاقة للزوال وتقليل المنافسة.

(Chen & Guo, 2011:911)

أولا: **الفشل المالي**:

بدأ الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية، او قانونية، لكنها غالبا ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي، العسر المالي، والافلاس المالي، ولكنها قد تكون مختلفة التواريخ والقيم (قريشي، 28:2012)

وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها الانحدار المالي الذي يشير الى انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على ايفاء بمتطلبات استمرارية نشاطها وتصبح فيه الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جدا مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي الى انهيارها واغلاقها (الحمداني والقطان، 452:2013).

يعرف الفشل المالي بانه قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها Beaver ويعتبراول من استخدم هذا التعبير عام 1966 وذكر بان الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس، او

عدم قدرتها على تسديد ديونها، او عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم، كما استعمل مصطلح الفشل المالي من قبل الباحث جون ارجنتيفي عام 1986 اذ عرفة بانه "العملية

التـي تكـون فيـه الشـركة قـد بـدأت بالسـير فـي الطريـق الطويـل الـذي ينتهـي بحـدوث العسـر المالي" (عماري ،40:2015).

قد يكون الفشل المالي على شكل افلاس او اعسار، فالإعسار يعني ان الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية وفي وقت استحقاقها، والذي يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولـة لأصـول المتداولـة، ومـن ناحيـة أخـرى فـان الإفـلاس يحـدث عنـدما تتجـاوز المطلوبات المتداولة للشركة قيمة أصولها)sulub,2014,174.

ثانياً/ أهمية الكشف المبكر عن الفشل المالي.

تعد عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي من العمليات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمختلـف الجهـات ذات العلاقـة المباشـرة وغيـر المباشـرة مـع الشـركة مثـل المصـرفيين والمستثمرين والجهات الحكومية وللشركات المتعثرة نفسها، (altman&other,2014,2)

وعلى النحو الاتي:

1-يعتبر المصرفين ان النشاط المصرفي هو المزود الرئيسي للتمويل فهو بحاجة للتقليل من مستوى القروض المتعثرة وتحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح على النشاط الائتماني.

2-يحتاج المستثمرين الى أدوات موثوقة لاختيار محفظتهم الاستثمارية لان الضائقة المالية للشركات تضر بعوائد المستثمرين، ومن خلال التعرف على الوضع المالي للشركة يمكنهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة.

3-تحتاج إدارة الشركات الى معرفة وضعها المالي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب لضمان استمراريتها وجذب المستثمرين لاستثمار فيها.

4-يساعد الكشف المبكر الجهات الحكومية في وظيفتها الرقابية على الشركات حرصا منها على دعم وتمنية الاقتصاد الوطني.

ثالثاً/ أنواع الفشل المالي.

تتعرض الشركات الى ثلاثة أنواع من الفشل المالي (عماري،2015: 45):

1-الفشل الاقتصادي :يتمثل الفشل الاقتصادي في عدم قدرة عائدات الشركة عبى تغطية نفقاتها او انخفاض عائدات الاستثمار عن كلفة راس المال ، اذ ان عدم تحقيق الشركة

عائدا مناسبا على راس المال المستثمر يتناسب والمخاطر الاستثمار عن كلفة راس المال ، اذ ان عدم تحقيق الشركة عائدا مناسبا على راس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة في الاستثمار نفسة يعني ان الشركة واقعة في منطقة الفشل الاقتصادي، ويحصل الفشل الاقتصادي على الرغم من قدرة الشركة على دفع التزاماتها فقد تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات عندما يحين موعد استحقاقها ،لذلك لا يترتب على الفشل الاقتصادي اشهار افلاس الشركة.

2-الفشل الإداري: ينتج الفشل الإداري عن عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة وفشلها في تقدير ما قد يحدث في المستقبل، مما يؤدي الى نتائج اعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وارباحها، وعدم قدرتها على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية، ووضع الخطط البديلة لمواجهة ما يطرا من لأحداث غير متوقعة.

3-الفشل المالي او القانوني: يتخذ هذا النوع من الفشل مظهرين، يتمثل الأول بعجز الشركة عن تسديد الديون والفوائد المستحقة الدفع حتى وان كانت قيمة أصولها تزيد عن التزاماتها ،ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة(العسر الفني) ،اما الثاني فقد يحدث عندما تعجز الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة في وقت تكون فيه قيمة أصولها اقل من التزاماتها ويعبر عنة بالعسر المالي (العسر الحقيقي) .وفي هذه الحالة لا تتمكن الشركة من مواجهة الفشل ولا تستطيع التحكم فيه او التغلب عليه ويصل فيها الى ضرورة الاعتراف بالفشل في الشكل القانوني الذي يعني اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس ومن ثم التصفية.

يرى الباحثان ان الأنواع الثلاثة للفشل المالي مترابطة فيما بينها وقد يسبب أحدهما للأخر، لذلك يتعين التركيز على كل نوع والعمل على اكتشافه في وقت مبكر وتحديد السبابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وان اكتشاف الفشل الاقتصادي والفشل الإداري في وقت مبكر يساعد على تلافي الوقوع في الفشل المالي والقانوني.

رابعاً/ مراحل الفشل المالي.

غالبا ما ينتج الفشل المالي عن مجموعه من العوامل التي تظهر جميعها او بعضا منها في الشركة، وقد تكون هذه العوامل داخلية او خارجية، مختلفة من شركة الى أخرى، وتعود اغلبها الى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتبعة والمؤدية الى ضعف الموقف النقدي والتجاري للشركة، وهي على النحو الاتي:

1-أسباب اقتصادية: هنالك العديد من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي الى وقوع الشركة بالفشل المالي والمتمثلة بالتقلبات الحادة في أسعار الصرف والتغير في مستوى العام لأسعار (التضخم) التي أدت الى ارتفاع قيمة المديونية بشكل أدى الى اختلال الهيكل التمويلي، وظروف اقتصادية داخل البيئة التي تعمل في اطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الظروف الاقتصادية الدولية (الشريف، 32:2015).

2-أسباب إدارية: ان عدم كفاءة الإدارة نتيجة لغياب الافراد القياديين والاكفاء من اهم الأسباب التي تؤدي الى تعثر الشركة، فالصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للشركة وتغلب المصلحة الخاصة للمساهمين والمالكين تؤدي الى ظهور اختلالات إدارية مثل ضعف الإدارة وعدم توفر الخبرة الإدارية التي تمكنها من اتخاذ القرارات بالإضافة الى ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون(Danvid&Eyo,2013,21)

3-أسباب مالية: ان ضعف الهيكل المالي للشركة والاتفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب مع الإيرادات التي حققتها الشركة يؤدي الى تعرضها للفشل المالي، ويرجع ذلك الى أسباب عديدة منها ارتفاع المديونية والتوسع في توزيع الأرباح بالإضافة الى استهلاك الآلات وعدم صيانتها بشكل مناسب (David&Eyo,2013,20)

4-أسباب خارجية: قد تكون الأسباب الخارجية من أخطر الأسباب المؤدية الى تعرض الشركة للفشل المالي، لعدم قدرة الشركة في التحكم بها او البحث عن حلول للحد منها، كالتغير في السياسات الحكومية، والتوقعات المتشائمة للمستثمرين، او الفشل الكثير من الشركات بسبب سيطرة شركات عملاقة على أسواق العديد من البلدان.

خامساً / مراحل الفشل المالي.

هنالك خمس مراحل من الفشل المالي تمر بها الشركة قبل ان تتعرض الى الإفلاس، لذلك يجب على الشركة ادراكها مسبقا واتخاذ الإجراءات اللازمة وفي وقت مبكر قبل اعلان Gordanافلاسها، فقد أشار (عماري ،41:2015) الى التقسيم الذي وضعه سنة 1971 بالشكل الاتي:

1-**مرحلة النشوء:** من الطبيعي ان الفشل المالي لا يظهر فجأة او بشكل غير متوقع وانما تكون هنالك بعض المؤشرات التي تدل علية والتي يمكن معالجتها من قبل الإدارة خاصة في هذه المرحلة التي تعتبر اول مرحلة للفشل المالي مثل التغير في الطلب على المنتوجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء مع انخفاض راس المال العامل.

2-**مرحلة عجز السيولة:** في هذه المرحلة تعجز الشركة عن مقابلة التزاماتها الجارية على الرغم من زيادة أصولها الملموسة على التزاماتها، وتكون لديها حاجة ملحة للسيولة، ولكنها تجد صعوبة في تحويل الأصول الى سيولة نقدية لتغطية ديونها المستحقة، وقد تستمر هذه المرحلة الى أيام او الى عده شهور، ومن الممكن ان لا تتعرض الشركة الى خسائر اقتصادية في هذه المرحلة عن طريق اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

3-**مرحلة التدهور المالي (الاعسار المالي):** في هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا وغير قادرة على تغطية ديونها ودفع نفقاتها المستحقة لانخفاض قدرتها الايرادية، وهذا يعني عدم قدرتها في الحصول على الأموال اللازمة والضرورية، لذلك تضطر الشركة الى اللجوء الى أساليب مالية جديدة مثل تسييل الأصول المالية عن طريق بيع السندات بمعدل عائد اعلى نسبيا من معدل الفائدة الذي يقبله حامل السند لاستثمار أمواله في شركة أخرى.

4-**مرحلة الاعسار الكلي:** عندما تنتهي كل المحاولات للحصول على تمويلات إضافية بالفشل تكون الشركة قد وصلت الى نقطة حرجة في حياتها، ولأيمكن لها تجنب الاعتراف

بالفشل، اذ تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة ويصبح الفشل الكلي والافلاس محققا.

5-**مرحلة اعلان الإفلاس:** وهي المرحلة النهائية التي تصبح الشركة فيها غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة، اذ يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين وتؤدي هذه المرحلة الى زوال الشكل القانوني للشركة أي اعلان افلاسها والقيام بالتصفية (الحمداني والقطان ،462:2013).

المبحث الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

اولاً/ الاستنتاجات:

بناء على تم استعراضه في هذا البحث في الجانب النظري يمكن التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1. الالتزام بالكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية وبين تعرض الشركات الى الفشل المالي، تتجلى من خلال التضليل الذي يصيب القوائم المالية .
2. ان أخطر الأسباب المؤدية للوقوع في الفشل المالي هي أسباب داخلية تعود الى عدم كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد المالية التي تحقق تصرفها كما ان الفشل المالي يمر بمراحل متضررة والكشف المبكر عينة من خلال التنبؤ يساعد إدارة الشركة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الوقوع فيه وتقليل مخاطر الافلاس والتصفية.
3. لتنبؤ عن الفشل المالي من خلال المؤشرات المالية المستخلصة من القوائم المالية المعدلة يساعد في الكشف المبكر عن الفشل المالي.

ثانياً/ التوصيات:

استنادا الى ما تم التوصل الية من استنتاجات في الجانب النظري مجموعه من التوصيات:

1. ضرورة قيام الشركات الاهلية باستعمال وتطبيق النماذج المتاحة للكشف عن الفشل المالي في مراحل الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليه في حينها، تجاه نشاطاتها المستقبلية ومواجهة اثاره السلبية وخطر الوقوع فيه والتي لا تمتد الى الأطراف المعنية ذات المصالح المباشرة مع الشركة انما تمتد اثارة السلبية الى الاقتصاد الوطني.
2. ضرورة عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات النظم في الكشف عن الفشل المالي للشركات، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولأيمكن الاعتماد عليها في تحليل المؤشرات المالية الخاصة بنماذج الكشف عن الفشل المالي في ظل الارتفاع في المستوى العام لأسعار .
3. الاهتمام بالموضوع وإجراءات تعديل القوائم المالية فضلا عن الاهتمام بموضوع الفشل المالي في الشركات.

المصادر والمراجع

القران الكريم

اولاً/ الكتب والمؤلفات:

1. أبو صالح، محمد صبحي، وآخرون، مقدمة في الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠
2. بركات، إبراهيم، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي - مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثانى، ٢٠٠٩ .
3. جبل، علاء الدين، تحليل القوائم المالية مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 2004 .
4. الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2006.
5. الحسنية، سليم، نظم المعلومات الإدارية، نمو إدارة المعلومات في عصر المنظمات الصناعية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ .
6. حماد، طارق، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩ .
7. خنفر ، مؤيد راضي ، تحليل القوائم المالية ، دار المسيره ، ط1 ، عمان – الاردن ، 2006
8. الرزو، حسن مظفر، سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربى، مجلة المستقبل العربي، العدد 348، شباط، ٢٠٠٨
9. الزبيدي، حمزة محمود: "التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠
10. ستيوارت، توماس، ثروة المعرفة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر،2009.
11. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
12. صالح، سمير، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية ، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٠ .
13. المصري، تيسير، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣ - العدد الأول، ٢٠٠٧
14. المطارنه ، غسان فلاح ، مدخل نظري وتطبيقي لتحليل القوائم المالية ، المسرة ، الاردن ، 2006 .
15. مطر، محمد: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٣
16. نجم، عبود نجم، إدارة المعرفة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ .
17. هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية: مدخل تحليلى معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧.

ثانياً/ الرسائل والاطاريح:

1. عبدالجبار علوان الجياشي ، رسالة بعنوان (دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ عن الفشل المالي) ، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة ، 2017 .

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

1. Accounting As Prediction of Failure". The Accounting 2. Beaver William: "Alternative.
2. Argenti. John: "Prediction Corporate Failure". Journal of Accounting Research, February, 1986.
3. Review, 1968. 3. Blum Marc: "Failing Company Discriminate Analysis". Journal of Accounting Research.Spring 1974.